

الاستثمار الأجنبي المباشر و التنمية
الاقتصادية في البلدان المغاربية

د/ شهرزاد زغيب
قسم الاقتصاد
جامعة باجي مختار - عنابة

ملخص

إن التغيرات الاقتصادية التي طرأت على العالم منذ أواخر الثمانينات من القرن الماضي يجعل من غير ممكن إغفال دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تفعيل النشاط الاقتصادي. ولذلك تتجه اليوم الدول المغاربية للتنافس على جذب هذا النوع من الاستثمار اقتناعا منها بالدور الذي يمكن أن يلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية و تعزيز التوجه نحو اقتصاد السوق. ونحاول في هذه الورقة معرفة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و علاقته المباشرة بالتنمية الاقتصادية.

مقدمة:

لقد شهدت المنطقة العربية تحولات هامة على الصعيد الاقتصادي والسياسي خلال السنوات الأخيرة، حيث أخذت غالبية بلدان هذه المنطقة تعمل جاهدة على توفير المناخ الملائم لجذب الإستثمارات الأجنبية لتكون أداة أساسية لها في مسعاها لتحقيق التنمية الشاملة. إن الإطار العام للتنمية قد تغير بصورة كبيرة منذ نهاية الثمانينات من القرن الماضي، بحيث انعكس ذلك على دور الاستثمار الأجنبي وعلى السياسات

Abstract

Because of the significant transformations which the economic scene has been witnessing since the 1980's, direct foreign investment is now considered the engine for economic activity in the Maghreb countries. The latter, like other countries in other parts of the world, compete to attract foreign investment which is regarded as key to economic development and the emergence of a market economy. In this paper, we analyse the constraints facing foreign investment in the Maghreb region and its relation with economic development.

الحكومية الموجهة نحوه. ونتيجة لذلك أصبحت معظم بلدان المنطقة العربية تتسابق نحو إستقطاب هذه الإستثمارات معتمدة في ذلك على سياسات الإنفتاح من برامج الخصخصة وإجراءات الإصلاح والتحفيز، بعدما شعرت بأهميته في تحقيق التنمية المرتقبة وتوفير عوامل الإنطلاق المفتقدة. والبلدان المغاربية كغيرها من البلدان العربية شعرت بالعجز في تحقيق التنمية دون اللجوء إلى الإستثمار الأجنبي الذي يمكن أن توضع له سياسات تخدم أساسا أهدافا تنموية عبر مساهمته بموارده المالية وقدراته التكنولوجية في بعض المجالات وبعض المشاريع التي تحددها إحتياجات هذه البلدان.

إشكالية البحث:

بالنظر إلى وضعية اقتصاديات البلدان المغاربية برز نقاش حاد حول موضوع الإستثمار الأجنبي وما يجلبه من مكاسب، يجعلنا نتساءل عن أهمية هذا الإستثمار وإلى أي مدى تمتد مشاركته في التنمية؟ وهل يقدم على الإستثمار في مشروعات تتصل بنقل التكنولوجيا المتقدمة والخبرات الفنية الدقيقة التي تحتاجها هذه البلدان لتعزيز قدراتها الإنتاجية والتنافسية ؟

فرضية البحث:

للإجابة على التساؤلات المذكورة أعلاه إستندنا إلى الفرضيتين التاليتين:

- الإستثمار الأجنبي المباشر عامل حاسم في عملية التنمية.
- مناخ الإستثمار في البلدان المغاربية يحتاج إلى المزيد من المحفزات لزيادة جذبها، ولهذا لابد من تحسين العناصر الجاذبة له.

أهداف البحث:

تحدد أهداف البحث في نقطتين رئيسيتين:

- معرفة أهمية الإستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية؛
- كشف عن واقع الإستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان المغاربية و آثارها على التنمية.

منهجية البحث:

إعتمدنا على الأسلوب التحليلي لواقع الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المغاربية بإستنا دنا إلى البيانات والمعلومات الخاصة بالجزائر، تونس، المغرب و المتوفرة عبر شبكة الأنترنت والمجلات. وقسمت هذه الدراسة إلى محورين أساسيين هما:

المحور الأول: الإستثمار الأجنبي المباشر و علاقته بالتنمية الإقتصادية.

المحور الثاني: إتجاهات الإستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان المغاربية.

المحور الأول:

الإستثمار الأجنبي و علاقته بالتنمية الإقتصادية

إن تحديد علاقة الإستثمار الأجنبي المباشر بالتنمية يحتم علينا التطرق أولاً إلى أهم التعاريف التي جاءت لتوضيح شكله، و ثانياً إلى أهم محدداته التي تساهم في جعله أكثر فاعلية في البلد المضيف و ثالثاً نستخلص دوره في التنمية الإقتصادية.

أولاً: مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر:

إن الإستثمار العالمي غير محدود ويحوي مجموعة معقدة من العمليات المختلفة حسب نوع الإستثمار بسبب عوامل عديدة أهمها¹:

-الإختلاف في خصائص الشركات المتعددة الجنسيات مثل حجم الشركة أو مدى درجة أو دولية نشاطها وعدد الأسواق العالمية التي تخدمها أو الخدمات التي تقدمها؛
-الإختلاف بين الدول المضيضة من حيث درجة التقدم الإجتماعي والأهداف التي تسعى لبلوغها من وراء الإستثمار الأجنبي.

-العوامل المرتبطة بالأرباح والتكاليف المتوقعة ومتطلبات الإستثمارات المالية، الفنية والأخطار التجارية وغير التجارية.

بالرغم من هذه العوامل التي تميز بين نوعين من الإستثمار الأجنبي(المباشر وغير المباشر)² إلا أنه يمكن أن يعرف الإستثمار الأجنبي المباشر على أنه ذلك الإستثمار الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو كل الإستثمارات في مشروع معين³.

كما يمكن أن ينظر للإستثمار الأجنبي المباشر على أنه إنتقال رأس مال يوافقه إشراف مستثمر من قبل المستثمر طبقا للحصة التي يملكها في أسهم الشركة أو الفرع الخارجي.

و قد يظهر في شكل النشاط الذي يترتب عنه تورط مباشر في المراقبة والتسيير والإشراف على مشروعات إستثمارية نشأت في اقتصاد ما من قبل أشخاص طبيعيين أو معنويين مقيمين في إقتصاد آخر ⁴. بالإضافة إلى ذلك يمكن إعتباره كل تحرك للأموال إلى مؤسسة أجنبية أو كل إمتلاك جديد لجزء أو حصة ملكية لمؤسسة أجنبية بشرط أن يكون المقيم داخل البلد له حصة أكبر في المؤسسة ⁵.

ومهما يكن فإن الإستثمار الأجنبي المباشر يمثل توسعا إقليميا لفعاليات رأس المال الخاص، لإن بعض الدراسات أثبتت أن القسم الأكبر من تنقلات رأس المال الخاص هو من نصيب الإستثمارات الخاصة للشركات متعددة الجنسيات التي تقوم في معظم الأحيان بالصفقات المألوفة في السوق المفتوحة وغير المرتبطة بتقل قوة العمل.

ضمن هذا نجد "دانبنغ" يؤكد أن السمة الخاصة للإستثمارات الأجنبية المباشرة تكمن في أن الشركة المستثمرة تشتري السلطة التي تضمن لها الإشراف على القرارات المتخذة في الفرع الخارجي، زيادة على ذلك أن هذا النوع من الإستثمارات يساعد على تطور الإقتصاد العالمي بقدر أكبر من الإستثمارات في المحفظة (الإستثمارات غير المباشرة) ⁶.

إذن من التعاريف السابقة يمكن أن تظهر الإستثمارات الأجنبية المباشرة بثلاثة أنواع أساسية هي: ⁷

1- تتميز بالتبعية الإقتصادية الكاملة للشركة الأم وخضوعها لحاجاتها نظرا لإن كافة القرارات تتخذ من قبل هذه الشركة نتيجة ملكية المستثمر الأجنبي لرأس مال الشركة في البلد المضيف.

2- تتمثل في إقامة الطاقات الإنتاجية في بلد معين لإنتاج مواد مخصصة للبيع في سوق مغلقة في إطار البلد المضيف.

3- تظهر هذه الإستثمارات التي تخدم السوق من خلال توريد المنتجات التي تنتجها الفروع، وتقام هذه الأخيرة في مختلف البلدان حسب مبدأ أدنى ما يمكن من التكاليف الإنتاجية وتتوحد الفروع ضمن مخطط هيكلي واحد يضم الشركة الأم.

و في سياق مواز يمكن تصنيف الإستثمار الأجنبي المباشر أيضا وفق المحددات التالية⁸:

- **البحث عن المصادر:** يهدف هذا النوع من الإستثمار إلى إستغلال الميزة النسبية للدول و لاسيما تلك الغنية بالمواد الأولية كالنفط و الغاز والمنتجات الزراعية فضلا عن الإستفادة من إنخفاض تكلفة العمالة أو وجود عمالة ماهرة و مدربة.
- **البحث عن الأسواق:** يهدف هذا النوع عادة إلى تلبية المتطلبات الإستهلاكية في أسواق الدولة المضيفة للإستثمارات و لا سيما تلك التي كان يتم التصدير إليها في فترات سابقة.
- **البحث عن الكفاءة:** يحدث هذا النوع من الإستثمار فيما بين الدول المتقدمة والأسواق الإقليمية المتكاملة كالسوق الأوروبية أو شمال القارة الأمريكية.
- **البحث عن الأصول الإستراتيجية:** يتعلق هذا النوع بقيام الشركات بعمليات تملك أو شراكة لخدمة أهدافها الإستراتيجية.

بالإضافة إلى ذلك توجد تصنيفات أخرى لأنواع الإستثمار الأجنبي المباشر التي تتحدد من وجهة نظر المستثمرين للدولة المصدرة أو للدولة المضيفة، وهذا كما يلي⁹:

أ- **من وجهة نظر الدولة المصدرة:** يمكن تصنيف الإستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة أنواع هي:

- 1- **الأفقي:** يهدف إلى التوسع الإستثماري في الدول المضيفة بغرض إنتاج نفس السلع أو سلع مشابهة للسلع المنتجة محليا.
- 2- **العمودي:** ويتميز بنوعين هما:

- الإستثمار العمودي الخلفي: ويهدف إلى إستغلال المواد الأولية.
- الإستثمار العمودي الأمامي: ويهدف إلى الإقتراب أكثر من المستهلكين من خلال التملك أو منافذ التوزيع.

3-المختلط: يشمل هذا النوع، النوعين المشار إليهما سابقا.

ب-من وجهة نظر الدولة المضيفة:

يمكن تصنيف الإستثمار الأجنبي إلى ثلاثة أنواع حسب الهدف، منها الإستثمارات الهادفة إلى إحلال الواردات، أو إلى زيادة الصادرات، و الإستثمارات الأجنبية بمبادرة حكومية.

ومهما كان نوع الإستثمار فإن الإستثمارات الأجنبية المباشرة هي تلك الإستثمارات المخصصة لإكتساب مصلحة دائمة في مؤسسة تمارس نشاطها داخل تراب دولة أخرى غير دولة المستثمر، ويكون هدف هذا الأخير هو إمتلاك سلطة قرار فعلية في تسيير المؤسسة.

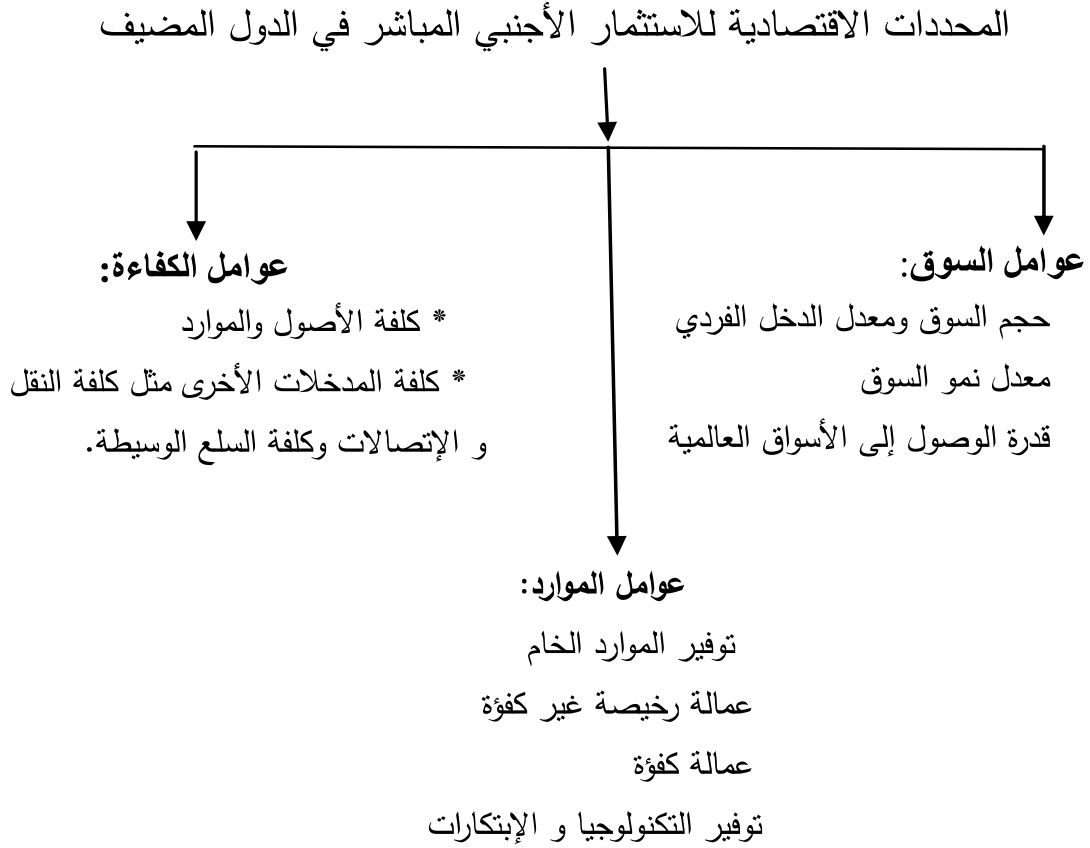
ثانيا:محددات الإستثمار الأجنبي المباشر:

يتأثر أي نشاط إستثماري مهما كانت طبيعته بمجموعة من العناصر المتداخلة والمترابطة التي تتفاعل فيما بينها لتخلق دافعا للإقبال على الإستثمار في أي بلد أو الإنصراف عنه ونعني بتلك العناصر المحددات التي تؤثر في مسار هذه الإستثمارات وأهمها¹⁰:

-الإستقرار السياسي: إن المحيط السياسي يؤثر بشكل مباشر على النشاط الإقتصادي، لأن وجود نزاعات سياسية من تعاقب للحكومات وإنقلابات وحروب أهلية يؤدي إلى تراجع ثقة المستثمرين الأجانب.

-الجانب الإقتصادي: يعتبر هذا الجانب أساسي ومهم في إستقطاب الإستثمار الأجنبي لأنه يتحدد بعدة عوامل: عوامل السوق، عوامل الموارد، عوامل الكفاءة، فكلما كانت هذه العوامل مساهمة للتطورات الحاصلة على المستوى العالمي كلما أدت إلى إستقطاب أكثر للمستثمرين الأجانب، و يمكن أن نلخص ذلك في الشكل التالي:

المخطط(1):



المصدر: د. عيسى محمد الغزالي: الإستثمار الأجنبي المباشر - تعاريف و قضايا - سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، السنة الثالثة، 2004، ص 4

- موقع الدولة المضيضة من الاتحادات الاقتصادية: هذا الجانب ذو أهمية كبيرة لأن هذا الموقع سيسهل عملية إقتحام المستثمر الأجنبي لأسواق الدول المنضمة إلى هذه الاتحادات وهذا لوجود مبدأ حرية التبادل التجاري بين دول الاتحاد.

- الجانب التشريعي: إن إستقرار وتوحيد المبادئ والقواعد التي تحكم عمليات الإستثمار وتحديث القوانين لتسهيل الإجراءات المرتبطة بها يعتبران المدخل الأساسي لجذب الإستثمارات الأجنبية. فعدم وجود قانون شامل للإستثمار وتبعثر أحكامه في قوانين مختلفة يطرح عددا من المشكلات تحول دون فهم المستثمر للأحكام المنظمة

للإستثمار فهما صحيحا، بالإضافة إلى أن تعدد الأجهزة المشرفة على تطبيق القانون يؤدي إلى مفارقات في التطبيق تتطوي في بعض الحالات على تمييز مجحف، ولهذا فالأهمية من وجود القانون هو التطبيق الفعلي لهذا القانون.

-الجانب الإجتماعي والثقافي: تعتبر عملية إدماج المستثمر الأجنبي في المحيط الإجتماعي والثقافي للبلد المضيف من أهم الإعتبارات في جذبه خاصة إذا تعلق الأمر بالنقابات، لأن الصراعات النقابية تؤثر بشكل مباشر في عملية جذب الإستثمار الأجنبي ولهذا نجد على سبيل المثال تونس والمغرب تحاول كل منهما إدخال الكثير من المرونة على تشريعاتها الخاصة بعلاقات العمل من أجل جعل سوق العمل جذابا للمستثمر الأجنبي.

-الموقع الجغرافي: إن الموقع الجغرافي للبلد المضيف يعتبر عاملا مهما في جذب الإستثمار الأجنبي لأنه يعمل على تخفيض تكاليف النقل وتكاليف الوصول إلى الأسواق المجاورة لمتطلبات المشروع.

لكن التجربة العملية قد أثبتت أن مجرد توفير هذه العناصر لا يعني بالضرورة ضمان لنجاح العملية الإستثمارية، لأنه توجد مشروعات إستثمارية ناجحة وأخرى متعثرة في نفس البلد وفي نفس الظروف المحيطة بالمشروع، إذن الأمر يتعلق بالجهود التي يبذلها المستثمر ضمن الوضع السائد في البلد المضيف وبمدى قدرته على إدارة إستثماراته بموضوعية.

ثالثا: الإستثمار الأجنبي والتنمية:

إن النمو والتنمية عبارة عن مفهومين مختلفين لكنهما مرتبطين ويجمعهما قاسم مشترك، وهو كيفية مواجهة التخلف وتحديد عوامل التقدم الإقتصادي.

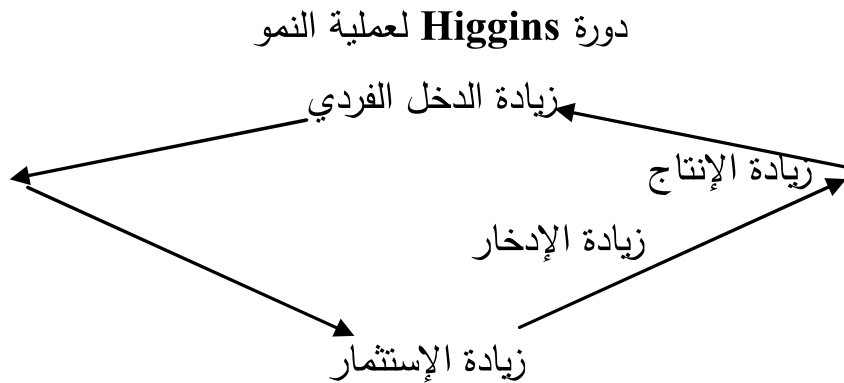
فيمكن أن ينظر إلى النمو على أنه حركة تطور تلقائي تتم في كل المجتمعات على إختلاف نظمها أو كعملية من عمليات التاريخ الطبيعي التي تتم بصورة طبيعية بمعنى توسع الجهاز الإنتاجي في إتجاه أو أكثر بدون أي تغيرات في الهيكل الإقتصادي، في حين أن التنمية هي عملية إحياء وتطوير حضاري شامل لكل

جوانب الحياة في المجتمع¹¹ أي عبارة عن تغيرات مرحلية تقود إلى تغيرات وتحولات النظام الإقتصادي والاجتماعي.

ضمن هذا الإشكال تحددت عدة عوامل تعمل على تحقيق التنمية المفتقدة ومن بينها الإستثمار الأجنبي الذي أعتبر جوهرية لعملية النمو والتنمية، حيث يمكن التمييز بينهما على أساس أن الأول يرتبط بالمحور العمودي للإستثمار أو رفع إنتاجيته، والثاني يرتبط بالمحور الأفقي للإستثمار أي زيادة حجمه الكمي بمعنى زيادة الهياكل والمرافق الإنتاجية والخدمية¹².

وحسب ما جاء في دورة وصفها "Higgins" إن أهم عامل في عملية النمو هو عامل تراكم رأس المال الذي يعد شرطاً أساسياً في زيادة الإنتاج وتنمية مداخل الأفراد وترقية الإدخار العام اللازم لدفع وتنشيط الإستثمارات وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (1):



المصدر: د.مرداوي كمال: "الإستثمار الأجنبي المباشر وعملية الخصخصة في الدول المتخلفة" الملتقى الدولي حول إقتصاديات الخصخصة و الدور الجديد للدولة، 3-2004/10/5 ك.ع.أق.و.ع.ت جامعة سطيف.

انطلاقاً من هذا تأكد بالنسبة لكثير من الدول النامية و من بينها الدول المغاربية ضعف قدراتها الذاتية وعجز إمكانياتها الخاصة عن تحقيق تنميتها المنشودة، ولذلك

لم تخف حاجتها الملحة لضرورة مساهمة رأس المال الأجنبي بفاعلية في التنمية، والبحث عن إمكاناته وآلياته وأشكاله، أي دراسة كل ما يتصل بتوظيف رأس المال في تنفيذ خطط وبرامج ومشروعات التنمية وصولاً إلى تصفية كل مظاهر التخلف الإقتصادي والاجتماعي خلال فترة زمنية محددة.

ولهذا منذ السنوات الأخيرة من القرن الماضي، لم تعد المواقف والأحكام المتبناة بخصوص الإستثمار الأجنبي هي ذاتها المتبناة حالياً زمن العولمة والتوجه نحو اقتصاد السوق. فالإستثمار الأجنبي الذي أعتبر ولمدة طويلة من قبل العديد من الدول النامية كأداة نهب وإستنزاف للخيرات الإقتصادية المحلية نحو البلد الأم ومن ثمة إعتبر كأكبر عائق من معوقات التنمية و التطور في هذه الدول، أصبح الآن ينظر إليه كأهم عامل من عوامل النمو والتطور لأنه¹³:

-إعتبر أهم المصادر الأساسية في توفير رؤوس الأموال ومناصب العمل والتكنولوجيا، وغيرها من العوامل التي تفتقدها هذه الدول، والتي تعتبر عوامل أساسية لإحداث تنمية اقتصادية؛

-يعد أحد أبرز الدعامات المساعدة على تعزيز المركز التنافسي وتقوية القدرات التنافسية للدول المتخلفة محلياً ودولياً. فهذه الدول بحاجة إلى كل ما من شأنه أن يعزز قدرة مؤسساتها على مجابهة تحديات المنافسة في أسواقها المحلية سواء ظهرت في شكل تدفقات سلعية واردة أو في شكل مؤسسات أجنبية قائمة¹⁴.

وعلى هذا الأساس نجد أمريكا تحولت في فترة قصيرة إلى أقوى دول العالم إقتصادياً بفضل الإستثمارات الأجنبية كما يقول "هانز بخمان": لم يكن من الممكن فعلاً تحقيق التنمية الإقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا بأبعادها العريضة لولا تدفق كميات هائلة من رأس المال من بريطانيا والدول الأوروبية التي سبق تصنيعها تصنيع الولايات المتحدة وكندا وأستراليا¹⁵.

إذن يمكن إعتبار التنمية في هذا الإطار (الوضع الأمريكي) هي عملية النمو المعجل الذي يجري في مدى زمني محدد عبر تحويل جزء من الموارد المالية إلى

طاقات إنتاجية، بمعنى لا تعدو أن تكون غير إستثمارات مكثفة ومخططة تجري إدارتها وفق إستراتيجية واضحة ومحددة¹⁶، من أجل تحقيق منافع عديدة خاصة إذا تعلق الأمر بالدول المضيفة التي تعمل على:

- توفير فرص عمل جديدة، فضلا عن المساعدة في تنمية و تدريب الموارد البشرية في الدول المضيفة؛
- المساعدة في فتح أسواق جديدة للتصدير؛
- الإسهام في تحسين وضعية ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير و تقليص الواردات و تدفق رؤوس الأموال الأجنبي.

المحور الثاني

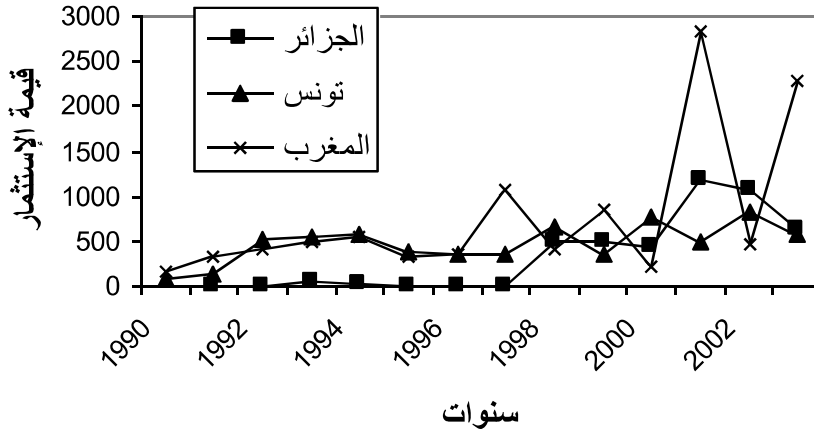
واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المغاربية

لا خلاف حول إحتياج البلدان المغاربية إلى إستثمارات كبيرة توضع في خدمة التنمية الشاملة، ولا خلاف أيضا حول ضرورة السعي للحصول على موارد خارجية للإستثمار بشكل يسمح بتوظيفها في مشروعات تنموية، إلا أن عملية جذب هذه الإستثمارات ليست بالهينة بل تخضع للمنافسة الدولية،و على هذا الأساس يتطلب تحليل واقع الإستثمار الأجنبي من خلال حجمه و أهم القطاعات المستهدفة. أولا: حجم الإستثمارات الأجنبية في البلدان المغاربية:

وفق إحصائيات الجدول (ملحق 1) و الشكل البياني يمكن توضيح حجم التدفق الصافي للإستثمارات الأجنبية للبلدان المغاربية.

الشكل البياني رقم (1):

التدفق الصافي للإستثمار الأجنبي في البلدان المغاربية



مصدر: من إعداد الباحثة وفق إحصائيات جدول (الملحق 1)

من خلال الشكل البياني أعلاه نحاول تحديد واقع تدفق الإستثمارات الأجنبية لكل بلد على حدا لوجود تباين في سياسته و توجهاته الإستراتيجية.

- فيما يخص المغرب تعتبر أكثر دولة مغاربية جاذبة للإستثمار الأجنبي حيث إستقطبت أكثر من 65,17 % خلال سنة 2003 من مجموع الإستثمارات الموجهة للمغرب العربي. وهذه الإستثمارات مرتبطة بشكل كبير بعملية الخصخصة وتحويل الديون¹⁷. وكانت أهم المحددات التي عملت على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى المغرب وفق الدراسة التي قام بها البنك الدولي ووزارة الصناعة والتجارة المغربية بأخذ أربع عوامل من بين عشرة عوامل تم إقتراحها وكانت النتيجة:

-إنخفاض تكلفة اليد العاملة؛

- قرب المغرب من السوق الأوروبية؛

-النظام الضريبي المحفز؛

- نوعية البنى التحتية.

ونتيجة لهذه العوامل إنتقل تدفق صافي الإستثمار الأجنبي المباشر من 7٪ إلى 25 ٪ في سنة 2003 خاصة عندما دخلت فرنسا بثلاث مشاركات مع مطلع سنة 2003.

كما أكد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ليوم 2007/03/9 بأن المغرب تمكن من إستقطاب إستثمارات أجنبية هامة مكنته من أن يفرض نفسه سنة 2005 كأول بلد في هذا المجال على مستوى منطقة المغرب العربي ورابع بلد على الصعيد الإفريقي ب 2.7 مليار دولار¹⁸.

أما إذا نظرنا إلى حجم التدفقات من الإستثمار الأجنبي الموجهة إلى تونس، فنجد بالرغم من أن هذا البلد يعتبر أول البلدان المغاربية السبابة إلى جذب الإستثمارات، إلا أن حصتها من صافي هذه التدفقات تبقى ضعيفة فلا تتعدى 584 مليون دولار سنة 2003 مقابل 821 مليون دولار سنة 2002 و 481 مليون دولار سنة 2001¹⁹. ضف إلى ذلك فإن هذه الإستثمارات لم تحقق تطورا ملموسا بعد سنة 1995 أي السنة المالية لعقد إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، وهذا لكون تونس بقيت تستقبل نسب ضعيفة من الإستثمارات الأوربية بالرغم من أن أوربا تعتبر الشريك الأهم لتونس وهذا يتضح من عدد المؤسسات المحدثّة سنويا كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (1):

عدد المؤسسات المحدثّة سنويا في تونس

فرنسا 1052 شركة
ايطاليا 288 شركة
ألمانيا 244 شركة
بلجيكا 210 شركة
البلدان العربية 213 شركة

المصدر: Banque centrale de Tunis 2004

ولقد سعت تونس إلى وضع إطار قانوني يعمل على إستقطاب عدد كبير من الإستثمارات الأجنبية المباشرة من أجل تنفيذ عدة سياسات منها الإحاطة بالمستثمر الأجنبي ومتابعة مشاريعه، وكذلك التعريف بفرص الإستثمار والشراكة وتوفير خطوط إنجازها. كما ذكرت الوكالة الوطنية لإنعاش الإستثمار الأجنبي التونسية أن الإستثمار الأجنبي المباشر قد بلغ في تونس 170 مليون دولار سنة 2006 أي بزيادة تقدر ب 12.7 % مقارنة بسنة 2005²⁰.

أما بالنسبة للجزائر فإنها لم تعرف تدفق للإستثمار الأجنبي خلال التسعينات، لكن بعد تطبيق برامج الإصلاحات الإقتصادية²¹ بدأت تشهد تدفقات لهذه الإستثمارات إلا أنها ضعيفة مقارنة مع تونس والمغرب.

و بإعتادنا على المؤشر الذي يحدد مدى جذب الإستثمارات العالمية ويتمثل في المتوسط المرجح لحصة بلد ما من الإستثمارات الأجنبية العالمية بالنسبة إلى المستوى النسبي للإنتاج الداخلي الإجمالي من التشغيل ومن الصادرات العالمية، وحسب التقرير الخاص بالإستثمارات العالمية فلقد كان المؤشر المتوسط المرجح لبلدان جنوب وشرق المتوسط هو 0,9 وبلدان أوروبا الشرقية والوسطى 1,1 وبالتالي نجد الجزائر تحتل مرتبة البلدان التي تتميز بضعف كبير في إستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة²².

ولهذا أكدت مصادر مقربة من البنك الدولي أن المشكل في الجزائر يكمن في تطبيق القوانين على أرض الواقع بالرغم من أنها إتخذت عددا من القرارات وعدلت قوانين الإستثمار الخاص إلا إن تطبيقها يبقى نسبيا، مما يشكل عائقا خاصة فيما يتعلق بخلق مؤسسات جديدة. ونتيجة لهذا التطبيق الناقص للقوانين فقد إحتلت الجزائر المرتبة 116 عالميا وهذا حسب التقرير الأخير للبنك الدولي تحت عنوان "القيام بالأعمال عام 2007 كيف نقوم بالإصلاح". والجدول التالي يوضح عدد الإجراءات التي يستغرقها ملف استثماري.

جدول رقم (2):

تنفيذ العقود (الوقت الضروري لحل الخلاف وعدد الإجراءات
لسنة 2003 في بعض البلدان المغاربية)

البلدان	عدد الإجراءات	الفترة(اليوم)	تكلفة لكل فرد
الجزائر	20	387	12.6
المغرب	17	192	9.1
تونس	14	7	4.1

Source : CNUCED" Examen de la politique de l'investissement
Algérie" New York et Genève, 2004, page 49

من الجدول يتضح أنه بالرغم من سياسة الشباك الوحيد التي إنتهجتها كل من الجزائر و تونس والمغرب بخصوص تذليل الإجراءات لصالح المستثمرين إلا أننا نجد أن الإجراءات في الجزائر مازالت تتميز بعدم المرونة مقارنة بتونس والمغرب وخاصة إذا تعلق الأمر بعدد مراحل الإجراءات وبرأس المال الأدنى لخلق مؤسسة ذات المسؤولية المحدودة أو عدد الشركاء اللازمين لخلق مؤسسة ذات أسهم.

ثانيا:التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة:

من المعروف عن الإستثمار الأجنبي بشكل عام والإستثمار الأجنبي المباشر بشكل خاص أنه يتوجه بإستمرار نحو القطاعات التي تدر عائدا متوقعا حتى وإن كانت المخاطرة فيها مرتفعة، والجدول التالي يوضح أهم القطاعات المستهدفة من طرف المستثمر الأجنبي في البلدان المغاربية.

جدول رقم (3)

القطاعات المستهدفة من المستثمر الأجنبي في البلدان المغاربية

القطاعات البلد	وسائل النقل	السياحة	الإعلام و الاتصال	الصناعة التقليدية	المنتجات الغذائية و المشروبات	الإلكترونيك	الكيمياء و البلاستيك	المحروقات	خدمات مالية و أعمال
الجزائر									
تونس									
المغرب									

المربعات باللون الرمادي تدل على وجود المستثمر الأجنبي.

Source: CNUCED, OCO consulting (Belfast)2003

من الجدول يمكن أن نستنتج مايلي:

- في المغرب تتركز معظم الإستثمارات الأجنبية في القطاع الثالث (الخدمات) بنسبة 92 % سنة و 73 % في 2002 و 69 % في سنة 2003 و خاصة في العقارات، و يلي هذا القطاع، قطاع السياحة.

- أما في تونس فإن الإستثمارات الأجنبية المباشرة ترتفع منذ سنة 1995 لصالح قطاع الخدمات و خاصة الفنادق و المطاعم، بعدما كانت تتجه إلى قطاع الصناعة.

- بينما في الجزائر فإن الإستثمارات الأجنبية المباشرة تبقى في اتجاه الصناعات الإستخراجية (المحروقات) بالرغم من إنحرافها نحو القطاعات الأخرى و خاصة الخدمات، و هذا ما يؤكد الظرف الإقتصادي و الإجتماعي لسنة 2004

23.

و على العموم و حسب الدراسات الإقليمية التي أجرتها المفوضية الأوروبية والخاصة بالإستثمارات الأجنبية المتجهة إلى البلدان المتوسطية و بخاصة البلدان المغاربية فإنها متدنية، فمقابل 1 أورو إستثمره المستثمر الأجنبي في المغرب مثلا، هناك 5 إلى 10 يورو إتجهت إلى الدول المرشحة للإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي، زيادة على ذلك فإن معظمها متمركز في قطاع الصناعات الإستخراجية، مما يعمل

على إستمرار الطابع الربحي لهذه الإقتصاديات وإبتعادها عن إقتصاد القيمة المضافة، و هذا ما تتميز به الجزائر حيث تم إستقطاب خلال سنة 2004 إستثمارات أجنبية مباشرة بلغت 6 ملايين أورو، منها 4 ملايين أورو لصالح قطاع المحروقات و ملياري أورو خارج المحروقات ²⁴.

ثالثا: البلدان المستثمرة:

تحتل دول الإتحاد الأوربي الصدارة الأولى في حجم الإستثمارات المتجهة للبلدان المغاربية، حيث تعتبر أهم شريك لهذه البلدان. فقد بلغ حجم الإستثمار المتجه إلى المغرب حوالي 73 % في 2004 مقابل 95 % في 2001، و بلغ في تونس حوالي 65 % في 2004، أما الجزائر فقد بلغ حوالي 61 % لنفس السنة، و بذلك تعتبر أوروبا الممثل القوي للمشاريع الإستثمارية في البلدان المغاربية وهذا بنسبة 59 % خاصة من فرنسا، ألمانيا، إسبانيا و بريطانيا. و بالرغم من هذا تبقى الإستثمارات الأجنبية المباشرة التي تم تقديمها في برشلونة بإعتبارها حجر الزاوية في الشراكة الإقتصادية دون المستوى ولم تكن على موعد مع الإتفاقيات وهذا راجع لعدة أسباب أهمها:

-ضعف السوق المحلي الداخلي للبلدان المغاربية؛

-تميز صناعتها بمشاكل عديدة خاصة عند خصصتها أو إعادة هيكلتها؛

-الاندماج البطيء لهذه الدول ضمن المعايير الدولية.

أما إذا اتجهنا إلى تدفق الإستثمارات العربية إلى البلدان المغاربية، فإنها لم ترقى إلى الهدف المرغوب، وإن وجدت فتكون في قطاعات محدودة كالإتصال والفنادق، لأن الإستثمارات الأجنبية المباشرة تحكمها مصالح مشتركة بين طرفي الإستثمار و تعتمد على درجة إستفادة كل طرف إلى حد كبير من سياسات و ممارسات الطرف الآخر بشأن نوع و طبيعة الإستثمار الذي يمثل جوهر العلاقة بين الطرفين.

رابعا - حصة تدفقات الإستثمار الأجنبي في الإستثمار المحلي:

من البديهي أن تلعب الإستثمارات الأجنبية الدور المحرك في التنمية، و مشاركة تدفقات الإستثمار الأجنبي في الإستثمار المحلي تعتبر مهمة بالنسبة للبلدان

المغربية (تونس، الجزائر، المغرب) لكن يبقى معدل هذه المشاركة بعيدا بالمقارنة مع ما هو موجود في أوروبا الذي يصل إلى حوالي 20%²⁵ وهذا مقاس بنسبة التدفق الإستثمار الأجنبي إلى تكوين الخام لرأس المال الثابت **Flux IDE / FBCF**، و الجدول الموالي يوضح معدل مشاركة تدفق رأس المال الأجنبي في الإستثمار المحلي:

جدول رقم 4:

مشاركة تدفق رأس المال الأجنبي في الإستثمار المحلي في الجزائر، تونس، المغرب

الوحدة: %

2004	2003	2002	2001	2000	-1985 -1995	
3,8	3,9	7,7	9,6	3,7	0,1	الجزائر
10,2	9,6	15,5	9,3	15,2	7,5	تونس
16,2	18,4	5,8	17,4	2,7	3,9	المغرب

Source: rapport de Femise 2005

يتضح من الجدول أعلاه أن مشاركة تدفق رأس المال الأجنبي في الإستثمار المحلي تبقى دون المستوى المرغوب فيه، بالرغم من أن مخزون الإستثمارات الأجنبية في تونس مثلا قد وصل إلى 70% من الناتج المحلي الإجمالي و الذي سمح من جهة بتطوير قطاع النسيج و الألبسة مع الشركاء الأوروبيين و من جهة أخرى عمل على التوسع في إتجاه القطاعات المنتجة كالصناعات الميكانيكية و الكهربائية. إلا أنه حسب معلومات البنك المركزي التونسي لسنة 2006 فقد عرف مؤشر الإنتاج الصناعي إنخفاضا منذ ثلاث سنوات خاصة عند تفكيك الإتفاقية المتعددة في يناير 2005، و إختراق الصناعة الصينية الأسواق المحلية التي إعتبرت منافسا حقيقا لإقتصاديات التصدير للنسيج خصوصا في تونس و المغرب و هما مصدران

هامان للنسيج إلى أوربا، فهذا أدى إلى غلق أبواب لعديد من المصانع في تونس منذ 2004.

الخاتمة:

تأسيسا على ما تقدم، فإن التأكيد على ضرورة اعتماد إستراتيجية إستثمارية بحيث تضع الإستثمارات الأجنبية الوافدة في خدمة التنمية الإقتصادية والإجتماعية الشاملة والمستدامة للبلدان المغاربية، يفرضه واقع الإقتصاد الدولي اليوم، حيث تحتدم فيه المنافسة بين الدول لإجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية للإستثمار فيها، بنفس القدر الذي تحتدم فيه المنافسة بين الإستثمارات لكسب الأسواق العالمية.

ونتيجة لذلك، فرضت المنافسة على الدول المغاربية وضع مسار يقودها نحو الإدماج في المحيط الإقتصادي الجديد. ولقد شكلت الإصلاحات الإقتصادية جزء كبير لتهيئة المناخ قصد إستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية اللازمة لإستعادة ديناميكية عملية التنمية، إلا أن ما أنجز لم يعمل على إحداث أثر كبير وفعال في إجتذاب الحجم الأمثل والمناسب للإستثمارات الأجنبية نتيجة لعدد من المعوقات المتمثلة في العوامل الإقتصادية الكلية و أسواق الأوراق المالية في الدول المغاربية التي مازالت تتميز بالضعف، مما أسهم في تقليل فرص و إمكانيات الإستقطاب.

و للتغلب على هذه المعوقات يتطلب الأمر توفير الشروط الملائمة لتفعيل مسيرة التكامل الإقتصادي على المستوى الإقليمي، لأنه من الصعب خلق مناخ إستثماري في البلدان المغاربية دون خطوات تكاملية تعمل على توسيع الأسواق الإستهلاكية وتنشيط حركة التجارة المغاربية البينية.

الملحق (1)

التدفق الصافي للإستثمارات الأجنبية للبلدان المغاربية خلال 1990-2003

الوحدة: مليون دولار

2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	
63 4	10 65	11 96	43 8	50 7	50 1	7	4	5	18	59	10	12	.	الجزائر
58 4	82 1	48 6	77 9	36 8	66 8	36 6	35 1	37 8	56 6	56 2	52 6	12 5	76	تونس
22 79	48 1	28 25	21 5	85 0	41 7	10 79	35 7	33 5	55 1	49 1	42 3	31 7	16 5	المغرب

Source : Rapport Femise 2005

الهوامش:

- 1- الموقع: www.Uneca_na.org/arabe
- 2- الإستثمار غير المباشر هو الإستثمار والمتاجرة في الأوراق المالية كأسهم وسندات الشركات لمزيد من التفاصيل انظر: د. عبد السلام أبوقحف "السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية" مؤسسة شباب، جامعة. 1989
- 3- حسب منظمات الصندوق النقد الدولي ومنظمات المشتركة للتنمية الاقتصادية OCDE حددت النسبة بـ 25% و 50 % لمزيد من التفاصيل انظر الموقع: www.mhu-gov.ma
- 4- مرداوي كمال "الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتخلفة، حالة الجزائر" أطروحة دكتورا دولة، جامعة منتوري قسنطينة، 2004 ص 31.
- 5- هذا التعريف يقترحه المحاسبين المكلفين بإعداد ميزان المدفوعات، لمزيد من التفاصيل انظر كندلنغر: Economie internationale economica 1988 page 10
- 6- عبد السلام أبوقحف "السياسات والأشكال المختلفة للإستثمارات الأجنبية" مرجع سابق ذكره ص 40

- 7- الموقع: www.delsya.cec.eu.Int/ab/eu_global_player/2.htm.
- 8- د. عيسى محمد الغزالي: الإستثمار الأجنبي المباشر- تعاريف و قضايا - سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، 2004، السنة الثالثة ص6
- 9- Antony Row.LTD": Foreign Direct Investment, Theory, Evidence and Pratic" Moosa, I.A. Great Britain
- 10- Xavier Richet : Investissement direct étranger dans les Peco et leur impact sur le comportement des entreprises, la rencontre international sur 'investissement, université de fès, 15-16 avril 1997, p.95
- 11- د. إسماعيل صبري عبد الله: "التنمية العربية" دار الوحدة، الطبعة الأولى 1983، ص 24.
- 12- أوكيل محند السعيد: "معضلة النمو الإقتصادي في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط" مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثاني حول إشكالية النمو في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ك.ع.ق و ع ت جامعة الجزائر 15-16 /11/2005
- 13- اليحيياوي يحي "العولمة، أية عولمة " إفريقيا الشرق، المغرب 1999 ص 41
- 14- اليحيياوي يحي، مرجع سابق ذكره.
- 15- هانز باخمان "العلاقات الاقتصادية الخارجية للدول النامية" الهيئة المصرية للكتاب 1977 ص 61.
- 16- إسماعيل حسن عبد البارئ: "أبعاد التنمية" دار المعارف الطبعة الثانية القاهرة 1982 ص 36.
- 17- حيث قام المغرب بالتفاوض مع نادي باريس على مليار فرنك فرنسي من الديون المغربية فتم إلغاء 400 مليون فرنك فرنسي والباقي تم تحويله إلى مساهمات في الشركات المغربية.
- 18- الحركة يوم 2007/03/10 على الموقع: www.mhu-gov.ma
- 19- أنظر جدول الملحق (1)
- 20- الموقع: www.alolabor.org/nArabLabor/images
- 21- تعني بالإصلاحات الاقتصادية التي بداءت منذ 1991
- 22- الموقع: www.alolabor.org/nArabLabor/images
- 23- المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، الدورة العامة السادسة والعشرون، جويلية 2005.
- 24- المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي مرجع سابق ذكره.
- 25- Rapport de Femise, 2005